تونس: على الرئيس إعادة إرساء سيادة القانون

25 آب/أغسطس 2021

على الرئيس قيس سعيد التحرك فوراً لإلغاء المرسوم الذي جدّد بموجبه الحالة الاستثنائية والإجراءات المتعلّقة بها إلى أجلٍ غير مسمّى، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

المرسوم، الذي يهدف إلى الإبقاء على تعطيل عمل البرلمان (مجلس نواب الشعب)، ورفع الحصانة النيابية عن أعضاء البرلمان، هو اعتداء مستجدّ يشنّه الرئيس على فصل السلطات، وسيادة القانون، وعلى النظام الدستوري في تونس.

"الدستور واضح: ليس للرئيس سعيد أيّة سلطة لتعطيل عمل البرلمان، ولتعرية النوّاب من حصانتهم البرلمانية، ولأن يقوم ومقام النائبّ العام،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين.

"من خلال تمديده هذه الإجراءات إلى أجلٍ غير مسمّى، يسعى الرئيس إلى توطيد أركان حكم الرجل الواحد، بمعزل عن أيّة مراقبة أو إشرافٍ على أفعاله."

في ظلّ غياب المحكمة الدستورية–وهو الجهة التي يوكّلها الدستور التونسي بمراجعة الظروف التي يتمّ خلالها إعلان الحالة الاستثنائية وفرضها–تجدّد اللجنة الدولية للحقوقيّين ندائها للقضاء لأن يفرض رقابته على استيلاء الرئيس على السلطة.

بموجب دستور العام 2014، إن تعطيل عمل مجلس نواب الشعب الحالي باطلٌ، ليس له أثر قانونيّ أو قوة قانونية.

على النواب ممارسة واجباتهم الدستورية بشكل كامل، ما يشمل مراجعة سلطات الرئيس والإجراءات التي اتخذها خلال الحالة الاستثنائية.

علاوة على ذلك، بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، لا يمكن تبنّي إجراءات استثنائية تعفي السلطات من بعض التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، إلّا في حالة الطوارئ العامة التي تهدّد حياة البلاد، ويجب أن تكون ذات طبيعة استثنائية ومؤقتة، لا تتخطى بأي شكلٍ حدود مقتضيات الوضع.

إن الوضع في تونس، والإجراءات المتبناة بموجب مرسوم الرئيس إلى أجلٍ غير مسمّى–وبالتحديد تنصيب الرئيس نفسه نائباً عاماً، ما يقوّض إلى حدّ كبير استقلالية القضاء–لا تستوفي هذه المتطلبات.

"إن مكتسبات الانتفاضة في تونس، والتي نوضل بشدّة لتحقيقها، على المحكّ. على البرلمان والقضاء ضمان أن لا يكون أي رئيس قادراً على تقويضهم أو على إعادة تونس إلى ماضيها الاستبداديّ،" أضاف بنعربية.

للتواصل :

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين، بريد إلكتروني said.benarbia(a)icj.org، هاتف: 41798783546 +

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين، بريد الكتروني asser.khattab(a)icj.org